

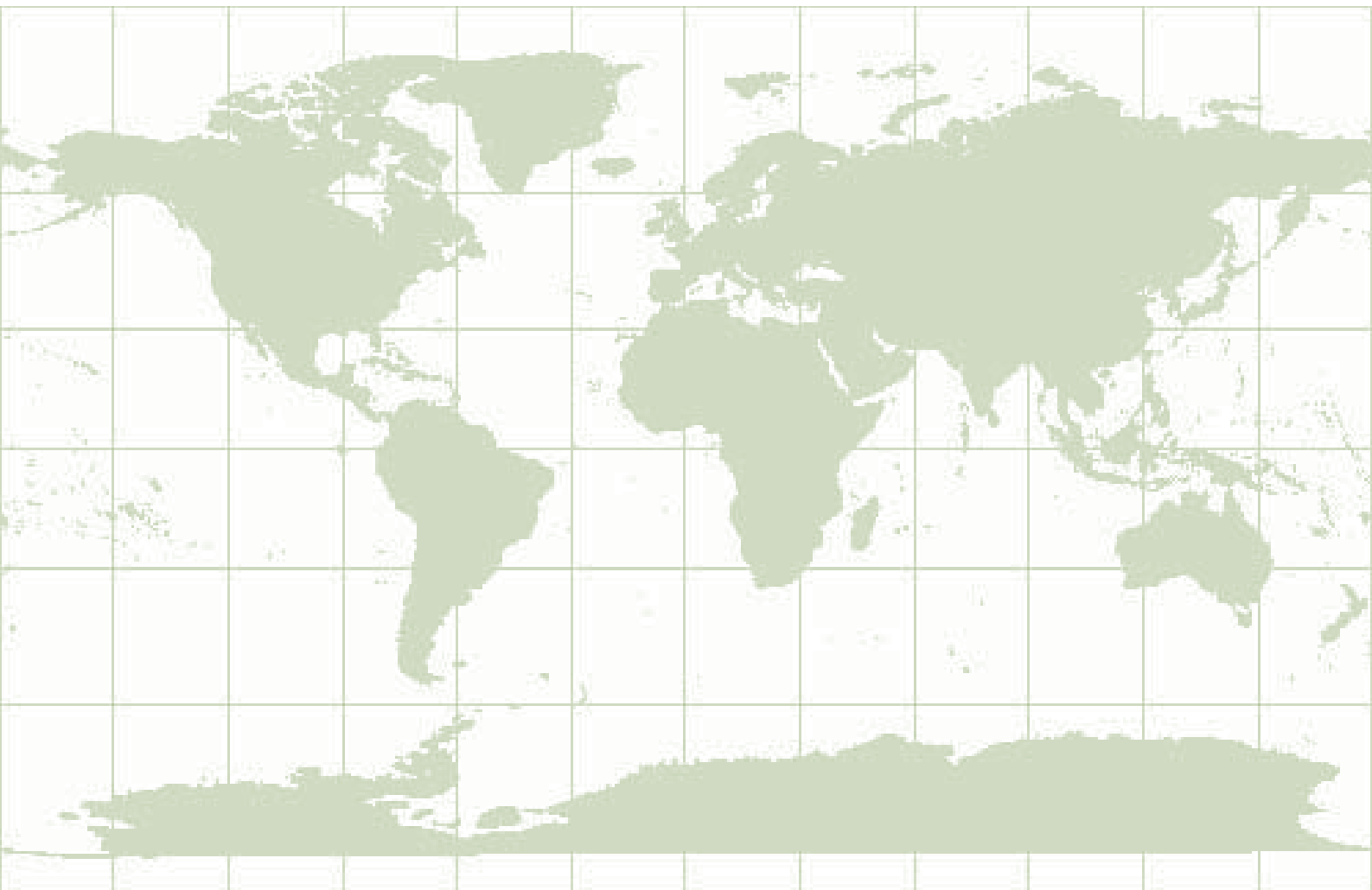
الوضع الاقتصادي العالمي وفاق 2008

موجز تنفيذي



الأمم المتحدة

الوضع الاقتصادي العالمي و افاق 2008



الامم المتحدة
نيويورك ، 2008

تقرير كامل يمكن تنزيله في :

<http://www.un.org/esa/policy/wesp/html.wesp/>

موجز تنفيذي:

استشراف مستقبل الاقتصاد الدولي

الاقتصاد الدولي يواجه أوقاتا غير مستقرة

يواجه الاقتصاد الدولي حاليا ، عقب عدة سنوات من النمو القوي بعض التحديات الخطيرة التي قد تؤثر على قدرته على الحفاظ على معدلات النمو المتحققة، إذ يتهدد قدرته في هذا الصدد عدة عوامل منها: انتهاء فقاعة سوق الإسكان بالولايات المتحدة الأمريكية، وأزمة الائتمان الناتجة عن هذا التطور، وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي في مواجهة العملات الرئيسية الأخرى، وتواصل عوامل الخلل في الاقتصاد الدولي وارتفاع أسعار النفط.

توقع تباطؤ معدلات نمو الاقتصاد الدولي خلال عام 2008 مع بقاءها قوية

نما الاقتصاد الدولي بدرجة أقل في عام 2007 عنه في عام 2006، إذ بلغ معدل النمو عام 2007 حوالي 3و7% مقابل معدل للنمو يوازي حوالي 3و9% عام 2006. تقدر الأمم المتحدة أن يحقق الاقتصاد الدولي معدلا للنمو يبلغ حوالي 3و4% عام 2008، إلا أن السحب القاتمة المتعلقة بالجانب السلبي للمخاطر المحلية المحتملة تحلق بصورة أكبر عما كان عليه الحال منذ عام مضى.

يعد تباطؤ معدلات نمو الاقتصاد الأمريكي العنصر الرئيسي في تباطؤ معدل نمو الاقتصاد الدولي

يعد تباطؤ معدل نمو الاقتصاد الأمريكي العامل الرئيسي في خفض معدلات نمو الاقتصاد الدولي، إذ أصبحت عملية انحسار النمو في قطاع الإسكان بالولايات المتحدة أكثر خطورة في الربع الثالث من عام 2007 مع الانصهار الحادث في الأسواق الثانوية للائتمان العقاري ، والذي أفرز بدوره حالة من الانكماش واسع النطاق لسوق الائتمان انعكست أثارها على النظام المالي الدولي. تبنت المصارف المركزية للاقتصاديات الرئيسية العديد من الإجراءات للتخفيف من حدة التوترات في الأسواق المالية، إلا أن تلك الإجراءات لم تتناول المشاكل الأساسية التي تمتد جذورها إلي طبيعة عمل أسواق رأس المال الدولية الغير خاضعة للرقابة أو التنظيم وروابط تلك السوق بالاقتصاد الدولي.

انعكست أثار الأزمة المالية المتولدة في أسواق الائتمان العقاري الثانوية بالولايات المتحدة بصورة ملموسة على الاقتصاديات الأوروبية الرئيسية، وبدرجة أقل على الاقتصاد الياباني ودول متقدمة أخرى. تم أيضا في هذا السياق خفض التوقعات بالنسبة لمعدلات نمو تلك الاقتصاديات لعام 2008، الأمر الذي يؤكد بدوره أن الاقتصاديات الرئيسية الأخرى مازالت غير قوية بصورة كافية تجعلها قادرة على أن تحل محل الاقتصاد الأمريكي كقاطرة النمو الرئيسية للاقتصاد الدولي.

تواصل النمو بمعدلات قوية لدى أغلب الدول النامية

حافظ النمو الاقتصادي لدى الدول النامية على قوته خلال عام 2007 حول معدل 9 و6%، وتسارعت معدلات النمو لدى الدول المارة بمرحلة تحول لتبلغ معدل 8% نتيجة لارتفاع أسعار السلع الأولية والمعدلات القوية للطلب المحلي.

تأثرت أغلب الاقتصاديات النامية والمارة بمرحلة تحول بتداعيات الأزمة المالية الدولية، وبصفة خاصة من خلال التذبذب الحاد في أسواق الأسهم المحلية، والزيادة الواضحة في فروق أسعار الفائدة على ديونها الخارجية، إلا أنه لا يبدو أن لأي من التطورين أثرا بعيد المدى. ترجع القوة النسبية لتلك الاقتصاديات جزئيا إلى تحسن أوضاع الاقتصاد الكلي وإلى التراكم الكبير في احتياطي النقد الأجنبي، بالإضافة إلى معدلات النمو القوية المتحققة على مدى عدة سنوات. يعود أيضا جزء من تلك القوة المتحققة في النمو إلى زيادة حالة الاعتماد المتبادل المدعومة بمعدلات قوية للنمو لدى اثنان من أكبر الاقتصاديات الناشئة من حيث الكثافة السكانية وهما: الهند والصين. إلا أن النمو السريع لدى تلك الاقتصاديات ظل بعيدا عن أن يحقق درجة من الاستقلالية ومازال يعتمد بدرجة كبيرة على البيئة الاقتصادية الدولية الأعم، والتي تعتمد بدورها بصفة أساسية على السياسات والأداء الاقتصادي للدول المتقدمة الرئيسية.

حقق النمو الاقتصادي في أفريقيا معدلات مميزة خلال عام 2007، ويتوقع أن تتواصل طاقة الدفع المتحققة للنمو في أفريقيا خلال عام 2008 بمعدل يقارب 6%، فضلا عن أن أداء الدول الأقل نموا ظل قويا في المتوسط بالرغم من أن معدلات النمو قد انخفضت قليلا عام 2007 عما كان عليه الحال خلال عام 2006. يتوقع في هذا الصدد أن تحقق الدول الأكثر فقرا عام 2008 معدلا للنمو يبلغ حوالي 7%، إلا أن هذا المعدل القوي للنمو لدى مجموعة الدول الأقل نموا يخفي تفاوتها في معدلات النمو بين كل دولة وأخرى، حيث يتوقع أن تحقق عدد من الدول الأكثر فقرا معدلات منخفضة للنمو كنتيجة مباشرة للظروف المناخية المعاكسة، وتدهور نسب التبادل التجاري وحالات الصراع الداخلي، كما تظل تلك المجموعة من الدول في وضعية حرجة للغاية في مواجهة مخاطر تقلب الأوضاع الاقتصادية الدولية.

تشير التوقعات الاقتصادية لعام 2008 إلى أن النمو الاقتصادي لدى أغلب الدول النامية والاقتصاديات المارة بمرحلة تحول سيقبل بعض الشيء حتى وإن صحب ذلك قدر كبير من التفاوت بين دولة وأخرى.

توقع قدر من التحسن في ظروف التوظيف، إلا أن معدلات البطالة ستظل مرتفعة لدى العديد من الدول النامية

تحسنت ظروف التوظيف خلال عامي 2006 و 2007 لدى العديد من الاقتصاديات في ضوء المعدلات القوية للنمو الاقتصادي. أدى النمو القوي في معدلات التوظيف لدى عدد كبير من الاقتصاديات المتقدمة والمارة بمرحلة تحول، وكذلك لدى عدد من الدول النامية، إلى خفض معدلات البطالة وزيادة الضغوط تجاه رفع الأجور، إلا أن العديد من الدول النامية شهدت مكاسب بسيطة في مجال خلق الوظائف بالرغم من النمو الاقتصادي القوي المتحقق. ظلت معدلات البطالة وتحت البطالة مرتفعة في أفريقيا حيث فاق معدل الزيادة في قوة العمل الزيادة المحدودة المتحققة في مجال

خلق الوظائف. يتوقع في هذا السياق أن يتراجع معدل خلق الوظائف ليظل متواضعا لدى أغلب الاقتصاديات خلال عام 2008، وذلك كنتيجة لتباطؤ المستوى العام للنمو الاقتصادي ككل.

معدلات التضخم لا يتوقع لها أن ترتفع

ينتظر أن تظل معدلات التضخم منخفضة وأن تتراجع من المستويات القياسية التي بلغت خلال العقد والتي تم تسجيلها عام 2006، وذلك بالرغم من الضغوط التضخمية الناتجة عن ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء. تأثر السياق الدولي لمستوى التضخم بصورة أساسية بتراجع معدلاته لدى الدول المتقدمة خلال النصف الثاني من عام 2007 إلى متوسط قدره 9 و1% سنويا، مع توقع تواصل تراجع معدلات التضخم ليصل إلى نسبة تقدر بحوالي 7 و1% سنويا عام 2008. يتوقع أيضا أن تنخفض معدلات التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أقل من 2% خلال عام 2008، وذلك نتيجة للإبطاء الحادث في النمو الاقتصادي، كما يتوقع أن تظل معدلات التضخم منخفضة في أوروبا في حدود 2%. هذا ويؤدي ارتفاع قيمة العملات الأوروبية إلى موازنة الضغوط التضخمية الناتجة عن ارتفاع الأسعار الدولية للطاقة والغذاء، كما يتوقع أن تشهد الدول المارة بمرحلة تحول انخفاض ملحوظا في نسب التضخم خلال عام 2008. شهد التضخم لدى الدول النامية عام 2007 ارتفاعا إلى معدل 5 و6% مقارنة بمعدل 5% لعام 2006. أدى ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء بصفة عامة إلى رفع المتوسط العام للأسعار، والفارق بين الوزن النسبي للسلعتين في الحزم الاستهلاكية المختلفة يفسر إلى حد بعيد التباين في معدلات التضخم بين الدول النامية. ويعد الوزن النسبي الكبير للطاقة والغذاء تفسيراً لنسبة التضخم الأكثر ارتفاعا لدى الدول الأقل نمواً، ويتوقع أن يتراجع التأثير النسبي للسلعتين نتيجة لتباطؤ النمو في الاقتصاد الدولي ومع الضعف النسبي المتوقع في أسعار السلع الأولية، كما يتوقع في هذا السياق أن يتراجع متوسط التضخم لأسعار الاستهلاك لدى العالم النامي إلى حوالي 4 و5%.

تزايد حالة الغموض ونسبة المخاطرة

أبرزت الأزمة المالية خلال الربع الثالث من عام 2007 مرة أخرى تزايد المخاطر التي يواجهها الاقتصاد الدولي، فالأزمة لم تكشف فقط عن غياب الرقابة الكافية وآليات تنظيم عمل أسواق رأس المال المحلية، وإنما كشفت أيضا عن المخاطر المتزايدة للعدوى في إطار أسواق دولية تتزايد درجة تكاملها في نفس الوقت الذي أصبحت فيه تلك الأسواق أقل شفافية. إضافة إلى ذلك فإن الأزمة المالية ألفت الضوء مرة أخرى على مشكلة أوجه الخلل القائمة في الاقتصاد الكلي على المستوى الدولي. المخاطرة الأساسية تنبع من الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قد يؤدي تراجع أعمق وأطول لسوق الإسكان مصحوبا بانهيار كبير في سعر صرف الدولار إلى أزمة كساد دولية وإلى عملية إصلاح غير منظمة لأوجه الخلل القائمة في الاقتصاد الدولي. لا تعد تلك المخاطر بالشيء الجديد، وسبق توقعها والإشارة إليها في أعداد سابقة من دورية "الوضع الاقتصادي الدولي وأفاقه". أدت الأزمة المالية الأخيرة إلى مضاعفة تلك المخاطر.

أزمة كساد أطول وأعمق في قطاع الإسكان بالولايات المتحدة

تفاقت الآثار السلبية لتدهور قطاع الإسكان في الولايات المتحدة خلال عام 2007، والتوقعات بالنسبة لعام 2008 أكثر تشاؤما، إذ انخفضت أغلب مؤشرات قطاع الإسكان مع نهاية عام 2007 إلى أدنى مستوى لها خلال عقد، ويتوقع في إطار التوقعات العامة أن يحدث المزيد من الانخفاض في نشاط قطاع الإسكان بالولايات المتحدة، وما تزال المخاطر قائمة بشأن حدوث تعديلات أكثر حدة في أسعار المساكن.

أثر التراجع في قطاع الإسكان على أسواق رأس المال مع منتصف عام 2007، حيث أدت المسأة في أسواق الائتمان العقاري الثانوية إلى إطلاق أزمة مالية شاملة، وبالرغم من أن أسواق الائتمان العقاري تمثل نسبة صغيرة من إجمالي سوق الائتمان العقاري، ونسبة أقل من إجمالي سوق الائتمان، فإن نظام مالي معقد – تم استغلال طاقته على تعبئة الموارد بما يتجاوز الحدود الممكنة ولا يتمتع بالشفافية أو التنظيم المناسبين- تسبب في مضاعفة المخاطر بدرجة تعدت حدود سوق الائتمان العقاري الثانوية. لذلك فمن المتوقع أن يتم تشديد القيود والمعايير المتبعة في سوق الائتمان العقاري، وبصفة خاصة لدى الأسواق الغير أساسية، الأمر الذي من شأنه الإسهام في مزيد من التراجع لسوق الإسكان خلال عام 2008. يتوقع أيضا أن تزداد حالات التعثر في سداد قروض الائتمان العقاري بما يعنى المزيد من التوتر في أسواق رأس المال بصفة عامة. قد تؤدي عملية تقييد الائتمان وانخفاض أسعار العقارات إلى خفض حاد في الطلب، الأمر الذي قد يؤدي بدوره إلى حالة كساد كامل بالولايات المتحدة يكون لها تداعيات على المستوى الدولي.

مخاطر انهيار سعر صرف الدولار

تزايدت مخاطر حدوث عملية ضبط غير منظمة لأوجه الخلل في الاقتصاد الدولي في ظل توجه المؤشرات الحديثة له، فأوجه الخلل في موازين المعاملات الجارية لدى مختلف الدول قد ضاقت إلى حد ما في عام 2007 ويتوقع لها أن تضيق بصورة أكبر خلال عام 2008. وبالرغم من توقع تضاعف العجز لدى الولايات المتحدة، فإن المخاطر المحتملة بشأن حدوث عملية ضبط غير منظمة لأوجه الخلل، في الوقت الذي تتزايد فيه مديونية الولايات المتحدة للعالم الخارجي تظل محدقة. بلغ الموقف الصافي لمديونية الولايات المتحدة للعالم الخارجي كنتيجة مباشرة للعجز المزمع في ميزان المعاملات الجارية حوالي 3 تريليون دولار أمريكي أو ما يوازي 25% من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي.

بعد العجز الكبير في ميزان المعاملات الجارية والانطباع السائد بأن وضعية الدين الأمريكي قاربت مستويات غير قابلة للدوام أحد أهم العوامل التي أدت إلى انخفاض قيمة الدولار الأمريكي بما يساوي حوالي 35% من قيمته في مواجهة العملات الرئيسية الأخرى منذ عام 2002. حدث ربع الانخفاض في سعر صرف الدولار في الفترة بين يناير ونوفمبر 2007، ويعد كل ذلك مؤشرا على تزايد مخاطر احتمالات حدوث انهيار حاد في قيمة الدولار الأمريكي، وهو الأمر الذي قد يؤدي بدوره في حالة حدوثه إلى عملية ضبط غير منظمة لأوجه الخلل في الاقتصاد الدولي وإلى حالة أكبر من عدم الاستقرار في أسواق رأس المال الدولية. وسيؤثر كل ذلك بصورة سلبية حادة على نمو الاقتصاد الدولي. ستؤدي أي عملية انخفاض حادة في سعر صرف الدولار بصورة فورية إلى حالة انكماش حاد في الطلب الأمريكي على الواردات من الخارج. بالإضافة إلى ذلك سيؤدي هذا الوضع

أيضا إلى خسائر مالية ضخمة لعدد كبير من الدول النامية التي تحتفظ باحتياطات نقدية كبيرة في صورة أصول مقومة بالدولار.

وفقا للتصور المتشائم قد يتباطأ نمو الاقتصاد الدولي إلى 1و6%

إذا ما تحولت المخاطر التي تهدد الاقتصاد الدولي إلي واقع فقد يتراجع نمو الاقتصاد الدولي بصورة حادة، خاصة إذا ما تزامن ذلك مع تفاقم أزمة قطاع الإسكان والائتمان العقاري بالولايات المتحدة وانخفاض حاد في قيمة الدولار. يرى التصور الأكثر تشاؤما الناتج عن مثل تلك الأزمة أن يحدث كساد حاد في الولايات المتحدة الأمريكية وأن ينخفض معدل نمو الاقتصاد الدولي إلى حوالي 1و6% في عام 2008.

تحديات سياسية

يواجه أصحاب القرار لدى الدول النامية والمتقدمة تحديات بشأن كيفية تجنب حدوث كساد دولي، والحفاظ على معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي وسط مخاطر استمرار أزمة مالية وضعف الدولار. يصحب النجاح في مواجهة تلك التحديات مكاسب لا يستهان بها. فبالنسبة للدول النامية، يظل موضوع الحفاظ على معدلات مرتفعة للنمو والذي يمثل شرطا أساسيا ضمن شروط أخرى يخدمها في سعيها الدؤوب لتعبئة الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. أما بالنسبة للدول المتقدمة فإن استمرار عملية النمو في الاقتصاد الدولي يعد شرطا أساسيا أيضا لمواجهة التحديات طويلة الأمد التي يمثلها ظواهر مثل شيخوخة السكان، والاستثمارات الجديدة اللازمة للتعامل مع ظاهرة التغير المناخي.

تنسيق الفعل السياسي للتعامل مع أوجه الخلل في الاقتصاد الدولي

يجب حفز معدل الطلب على المستوى الدولي إذا ما أريد ألا ينزلق التباطؤ في نمو الاقتصاد الأمريكي إلى حالة من الكساد الكامل التي قد تمتد آثارها إلى باق دول العالم. إن نمو الاقتصاد الأمريكي بمعدل أقل من السياق المفترض يبهر المزيد من الخفض في أسعار الفائدة حتى يتم حفز الاقتصاد على النمو، إلا أن مثل هذا الإجراء قد لا يكون كافيا في الظروف الحالية، لاسيما إذا كان هناك تدهور كبير في ثقة المستهلكين وقطاع الأعمال في الاقتصاد، كما قد يؤدي ذلك في كل الأحوال إلى المزيد من التدهور في قيمة الدولار. لذلك فإن عملية إعادة التوازن على المستوى الدولي تستلزم حفز الاقتصاد الدولي من قبل جهات أخرى. ففي حالة الصين، لم يمنع ارتفاع قيمة العملة الوطنية عملية نمو الفائض الخارجي، و تتطلب أي عملية أكثر منهجية لإعادة التوازن للطلب الكلي أن يتم خفض الفائض في الاقتصاد، وذلك من خلال رفع معدلات الإنفاق العام على الضمان الاجتماعي، وخدمات الصحة والتعليم، خاصة أوجه الإنفاق الموجه لسكان المناطق الريفية. يوجد مجال واسع بالنسبة للدول الرئيسية المصدرة للنفط للبدء في تنفيذ خطط استثمارية داخلية تعد تلك الدول في أمس

الحاجة إليها. أما في حالة أوروبا واليابان، فإن تواصل انخفاض الضغوط التضخمية قد يبرر وضع نهاية للسياسات النقدية المقيدة وإتباع سياسة محايدة أو منشطة للاقتصاد بصورة متوازنة.

بإدارة صندوق النقد الدولي بعقد مشاورات متعددة الأطراف للتعامل مع أوجه الخلل في الاقتصاد الدولي من خلال تحركات سياسية منسقة. يتفق المشاركون في المشاورات- والتي تتضمن الولايات المتحدة، واليابان، ومنطقة اليورو، والصين، والمملكة العربية السعودية- على أهمية تنسيق العمل في هذا المجال، إلا أنهم لم يستتبعوا ذلك بأي إجراء عملي تنسيقي ملموس بعد. ينبغي في هذا السياق توسيع نطاق المشاورات لتشمل أطراف أخرى، من الدول النامية بصفة خاصة، وأن يتم التوصل إلى اتفاق على أساس إتباع برنامج لسياسات الضبط والموائمة متعدد السنوات يمكن أن يخضع للمراقبة حتى يظل المشاركون خاضعين للمسائلة ولكي يتم زيادة فرصة التزام الأطراف المشاركة بتعهداتها من خلال أعمال منسقة ولملوسة.

يجب على الأطراف المعنية، وهم على دراية كافية بالأزمة المالية الدولية، أن يدركوا أهمية التعامل العاجل مع مشكلة أوجه الخلل القائمة في الاقتصاد الدولي، وأن يبادروا باتخاذ إجراءات عملية قبل أن يتحرك الاقتصاد الدولي تجاه الكساد وقبل أن يجبر الدولار على أن يدخل في عملية خفض متسارعة لقيمته.

ضبط أسعار صرف العملات وإصلاح نظام الاحتياطي النقدي

يجب أن تتضمن أي اتفاقية دولية لخفض أوجه الخلل في الاقتصاد الدولي أيضا عملية ضبط أسعار صرف العملات والتأكيد على أن عملية الضبط تلك تتم بصورة منظمة. لقد تمت عملية خفض قيمة سعر الدولار حتى الآن بصورة منظمة، إلا أن عملية خفض قيمة الدولار نفسها لن تحل مشكلة أوجه الخلل في الاقتصاد الدولي. يجب على الحكومات، إلى جانب الإجراءات المنشطة للاقتصاد المقترحة لدي دول العجز السابق الإشارة إليها، أن تتخذ إجراءات مشتركة لتجنب حدوث انهيار مفاجئ في قيمة الدولار. المخاطر الكامنة في حدوث انهيار مفاجئ لقيمة الدولار يزيد من خطورتها نظام الاحتياطي النقدي الدولي القائم، والذي يستخدم العملة الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية كعملة الاحتياط النقدي الأساسية بالإضافة إلى كونها الأداة الأساسية للمدفوعات الدولية. تحت هذا النظام، لا يمكن أن تقوم باق دول العالم بعمل تراكم لاحتياطياتها النقدية والأصول المقومة بالدولار إلا عن طريق واحد يتمثل في تراكم العجز الخارجي الأمريكي. إلا أنه مع تزايد موقف المديونية الصافية للولايات المتحدة تجاه العالم الخارجي، سيبدأ المستثمرون في توقع نوع من الضبط في سعر الصرف، وستتآكل الثقة في الدولار.

ستكون هناك حاجة إلى إصلاحات أكثر جوهرية في نظام الاحتياطي النقدي الدولي القائم مع مرور الوقت لمنع أوجه الخلل القائمة في النظام الاقتصادي الدولي من الوصول إلى السطح مرة أخرى. أحد أهم الأولويات المطلوبة للإصلاح في هذا السياق تتمثل في ضرورة تشجيع نظام احتياطي نقدي متعدد العملات يحظى بتأييد رسمي. يجب أن يوفر أي نظام مالي متعدد الأطراف وجيد التصميم ظروفًا متساوية لكافة الأطراف وأن يتجنب المنافسة غير العادلة وعدم تقاسم أعباء ضبط أسعار الصرف بصورة متوازنة بين كافة الأطراف المشاركة فيه، كما يجب أن يساعد مثل هذا النظام أيضا في تحقيق المزيد من الاستقرار للنظام المالي الدولي من خلال خفض احتمالات حدوث أزمة يكون أحد أهم ملامحها هروب رأس المال من عملة الاحتياط النقدي الرئيسية وما قد يستتبع ذلك من آثار كامنة بعيدة المدى على الاقتصاد الدولي.

تدعيم الرقابة المالية وشبكات الأمان المالية

توجد بعض الدروس الهامة التي يجب تعلمها من الأزمة المالية الأخيرة، فالمشاكل في أسواق الائتمان العقاري أبرزت الحاجة الماسة إلى المزيد من الشفافية بشأن المخاطر التي تتهدد القطاع المالي، بما في ذلك مدى انكشاف المراكز المالية غير المسجلة ومخاطر أسواق المشتقات. يجب أن تخضع آليات التقييم الائتماني إلى المزيد من الفحص والمتابعة وقد يتطلب الأمر استحداث قواعد أكثر صرامة لضمان أن يكون لدى الجهات المولدة للديون الحوافز المناسبة التي تدفعها إلى المزيد من الحذر في تقييم الحالة المالية للمقترضين.

يجب الانتهاء من الترتيبات متعددة الأطراف بشأن توفير السيولة الملائمة للدول النامية، فبينما يؤدي تراكم الاحتياط النقدي إلى توفير درجة عالية من التأمين الذاتي ضد الصدمات الخارجية، إلا أنه في حالة حدوث انهيار حاد للدولار فإن مثل هذا التأمين الذاتي قد يتبخر بسرعة. يقوم صندوق النقد الدولي حالياً بمناقشة موضوع تصميم ترتيبات مالية احترازية جديدة، إلا أن الموضوع ما زال بعيداً عن الاكتمال. إذا ما قامت مثل تلك الآلية الجديدة بلعب وظيفة الملجأ النهائي للاقتراض المناط بها للبنوك المركزية، يمكن أن يؤدي ذلك إلى انخفاض الطلب على الاحتياطيات النقدية الضخمة التي تراكمها الدول النامية. لن يؤدي ذلك في حالة تحققه إلى مساعدة عملية ضبط منظمة لأوجه الخلل في الاقتصاد الدولي فقط، وإنما قد يؤدي إلى خلق فضاء سياسي للدول النامية من خلال التقليل من الضغوط الموجهة نحو رفع قيمة سعر الصرف.

التجارة الدولية

نمو التجارة السلعية بما يوازي ضعف معدل نمو الإنتاج

مازالت التجارة السلعية أحد محركات الاقتصاد الدولي، إذ نمت التجارة السلعية من حيث الحجم والقيمة مقومة بالدولار بنسبة تعادل ضعف معدل النمو في الناتج الدولي على مدى السنوات الأربع الماضية، إلا أن نمو التجارة الدولية قد فقد على ما يبدو قوته عام 2007، خاصة فيما يتعلق بالدول المتقدمة. نمت التجارة الدولية خلال دورة الازدهار التي بدأت في عام 2001 مدفوعة بالدول المتقدمة وشرق آسيا تحت قيادة الصين. تشير التقديرات والتوقعات بالنسبة لعامي 2007 و2008 إلى انخفاض نمو التجارة عن المعدلات الأخيرة بالنسبة لنمو الصادرات والواردات لدى كل من الدول المتقدمة ودول شرق آسيا.

أدت المعدلات الحديثة لنمو التجارة السلعية إلى المساهمة بصورة متواضعة في علاج بعض أوجه خلل النظام الاقتصادي الدولي. أدى النمو القوي لصادرات الولايات المتحدة، المدفوع جزئياً بالانخفاض الملموس في سعر صرف الدولار، إلى تعدي النمو في الطلب على الواردات، بما أدى إلى حدوث خفض في العجز التجاري للاقتصاد الأمريكي. انعكس ذلك أيضاً في حدوث خفض بسيط لدى فوائض بعض المناطق مثل أوروبا واليابان وبعض مناطق الدول النامية. تعد التعديلات الحادثة بسيطة ولم تساهم بعد بصورة رئيسية في تحقيق عملية إعادة التوازن المطلوبة على مستوى الاقتصاد الكلي الدولي.

تواصل ارتفاع أسعار السلع الأولية، إلا أن هناك حتمية لتصحيح ذلك

تواصل ارتفاع أسعار السلع الأولية غير البترولية في ضوء معدلات النمو القوية للاقتصاد الدولي، إلا أن تلك الأسعار أصبحت أكثر عرضة للتذبذب. يتوقع في هذا الصدد أن تظل أسعار المعادن مرتفعة في المستقبل المنظور، إلا أنها ستكون أقل حدة في الارتفاع عما كان الحال عليه خلال عام 2006 و عام 2007. من ناحية أخرى، ارتفعت الأسعار الدولية للعديد من المحاصيل الغذائية بصورة ملموسة خلال عام 2007، وبصفة خاصة في حالة القمح والذرة، وترجع تلك الزيادة في جزء منها إلى نمو الطلب على الوقود الحيوي.

تفاقت الزيادة في أسعار النفط لتصل إلى حوالي 100 دولار للبرميل عام 2007 حيث أدى الطلب القوي، خاصة لدى الدول النامية، إلى القضاء على أي سعة إضافية في سوق النفط. قد يؤدي كل ذلك، إضافة إلى ضعف قيمة الدولار الأمريكي، إلى المزيد من الارتفاع في أسعار النفط. يتوقع أن تظل أسعار النفط مرتفعة وفقا للتصور العام للتوقعات خلال عام 2008، إلا أن أوضاع سوق النفط تظل غير مستقرة إلى حد كبير.

تواصل حالة الجمود في مفاوضات الدوحة

تواصلت عمليات الجذب والشد فيما يتعلق باستئناف وتعليق المفاوضات بصورة أكثر حدة مع نهاية عام 2007، إلا أن ذلك تزامن مع إبداء درجة أقل من الاهتمام للبعد التنموي في المفاوضات. ظلت مواقف الأطراف الرئيسية المتفاوضة على حالها إلى حد كبير دون تغيير، وذلك بالرغم من النشاط الدبلوماسي المكثف منذ استئناف المفاوضات في فبراير 2007. مازالت المفاوضات تركز على موضوع النفاذ إلى الأسواق في المجال الزراعي والمجال غير الزراعي، وتبدو الصورة معتمة فيما يتعلق باحتمال الانتهاء من جولة مفاوضات الدوحة بصورة سريعة.

النظام المالي الدولي

تواصل تدفق التحويلات المالية الصافية من الدول النامية إلى الدول المتقدمة

واصلت الدول النامية عملية تحويل موارد مالية في صورة تحويلات خارجية إلى الاقتصاديات المتقدمة، حتى وإن قلت سرعة هذا التوجه عن معدلاته خلال الأعوام السابقة. زاد صافي التحويلات من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، أي صافي تدفق رأس المال مطروحا منه مدفوعات الفائدة الصافية ومدفوعات دخول الاستثمارات الأخرى، من 728 مليار دولار عام 2006 إلى حوالي 760 مليار دولار عام 2007. تأتي الزيادة الصافية في التحويلات بصورة شبه كاملة من شرق وجنوب آسيا، بينما سجلت بعض المجموعات تحت الإقليمية من الدول النامية بعض التراجع في صافي التدفق الخارجي للموارد.

تدفق صافي خارجي للموارد في سياق تدفق قوي لرأس المال الخاص إلى الدول النامية

تتدفق تلك التحويلات الخارجية في سياق استمرار تدفق صافي لرأس المال الخاص إلى تلك الاقتصاديات. ساعد هذا التيار من التدفق القوي لرأس المال الخاص إلى الدول النامية في دعم النمو لدي الأسواق البازغة، كما أدى بالتبعية إلى عزل تلك الأسواق عن الأزمة النابعة من الأسواق المالية للدول المتقدمة. تكمن الخطورة الحقيقية من زيادة التعرض لتلك النوعية من تدفق رأس المال في احتمالات أن يجف هذا المصدر للتمويل بصورة مفاجئة إذا ما انهار قطاع الإسكان وانتشرت الآثار الناجمة عن ذلك إلى النظام المالي ككل، بما قد يؤدي إلى حدوث تباطؤ حاد في معدلات النمو لدى الدول المتقدمة.

أدى خليط الفوائض في ميزان المعاملات الجارية والتدفق القوي لرأس المال الخاص إلى حدوث تراكم غير مسبوق في الاحتياطي النقدي الرسمي الدولي، وذلك كجزء من نمط تزايد التحويلات الخارجية الصافية من الدول النامية. يوجد أغلب ذلك الاحتياطي في صورة أصول مقومة بالدولار، ومن المتوقع أن يؤدي الانخفاض الحاد في قيمة الدولار حديثاً إلى الإسهام في تعديل أوجه الخلل في الاقتصاد الدولي، وإلى إضافة جديدة لسرعة عملية إعادة التوازن، حيث أنه يجب على المستثمرين في أي من القطاعين العام أو الخاص التفكير جدياً في احتمالات تحقيق خسائر إضافية على استثماراتهم المقومة بالدولار.

معدلات مساعدات التنمية الرسمية أقل مما كان مقدر لها في توافق آراء مونتيري

تراجعت القيمة الصافية الفعلية لمدفوعات مساعدات التنمية الرسمية المقدمة من قبل الدول أعضاء لجنة مساعدات التنمية الرسمية عام 2006، وذلك لأول مرة منذ عام 1997، ويتوقع أن تحقق المزيد من الانخفاض عام 2007. إضافة إلى ما تقدم، شمل تدفق مساعدات التنمية الرسمية المنح الصافية الخاصة بالإعفاء من الديون، وذلك في تعارض واضح مع ما تعهدت به الدول المانحة في سياق توافق آراء مونتيري، والذي تضمن أن تكون عملية الإعفاء من الديون مكون إضافي للأشكال التقليدية لمساعدات التنمية الرسمية. تراجع صافي مساعدات التنمية الرسمية، خصوصاً منه ما تم تخصيصه لعملية الإعفاء من الديون، خلال عام 2006 إلى 25 و0% من الناتج المحلي الإجمالي للدول أعضاء لجنة مساعدات التنمية، وذلك من نسبة تقدر بحوالي 26 و0% من الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول خلال العام السابق. تقل تلك الأرقام عن مستوى 33 و0% الذي تم الوصول إليه في أوائل التسعينيات من القرن العشرين، كما يقل عن نسبة 7 و0% التي تم إعادة التأكيد عليها عام 2002 في إطار المؤتمر الدولي لتمويل التنمية.

بما أن مساعدات التنمية الرسمية تتبع عادة دورة النشاط الاقتصادي، فإن تباطؤ معدلات النمو على المستوى الدولي من شأنها أن تؤدي إلى آثار سلبية على الاقتصاديات المعتمدة على المساعدات، إذ ينتظر أن يصاحب ذلك تغيرات مفاجئة في حجم التعهدات بشأن الموارد. إضافة إلى ما تقدم، فإنه عندما تتراجع مساعدات التنمية الرسمية يؤدي ذلك عادة إلى تعديلات في السياسة المالية في شكل زيادة في الضرائب وخفض في الإنفاق بما يعزز من الآثار السلبية للدورة

الاقتصادية المنعكسة في انخفاض تدفق المساعدات. كما تتواصل عملية تذبذب مستويات مساعدات التنمية الرسمية الأمر الذي يتفاقم مع تزايد الفجوة بين التعهدات و المدفوعات الفعلية. أحد الطرق الممكن إتباعها لعلاج مشاكل تقديم مساعدات التنمية الرسمية تتمثل في عقد اتفاقيات متعددة السنوات مع المانحين بشأن تقديم الدعم لإطار الإنفاق متوسط المدى لدى الدول المتلقية للمساعدات.

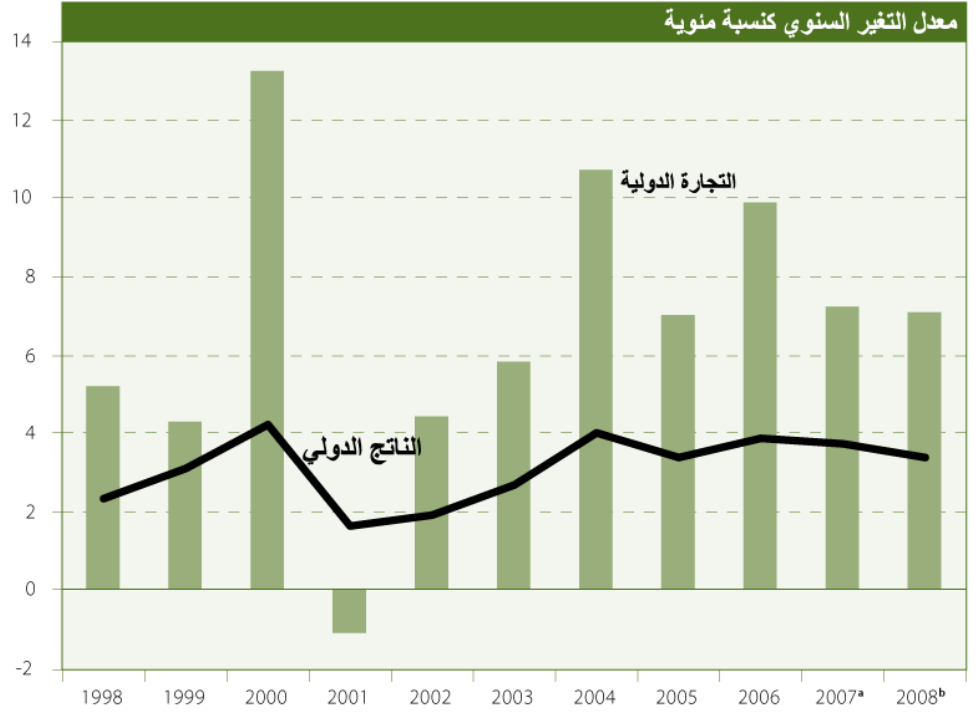
التقدم المحرز في مجال تقديم مساعدات لتخفيف عبء المديونية

تم حتى الآن إقرار حزمة خفض الديون لعدد 32 دولة من واقع 41 دولة مؤهلة لخفض ديونها في إطار مبادرة خفض ديون الدول الفقيرة الأكثر مديونية. انخفضت مدفوعات خدمة الدين لدى الدول المستفيدة من تلك المبادرة بنسبة تقارب 2% من الناتج المحلي الإجمالي للفترة ما بين أعوام 1999 و 2006. يتوازي مع ذلك زيادة في نسبة إنفاق تلك الدول المستفيدة من المبادرة على الصحة والتعليم والخدمات الأخرى بنسبة تساوى حوالي خمسة أضعاف مدفوعات خدمة الدين، ولقد تعدت مدفوعات خدمة الدين لدى تلك الدول، قبل تطبيق مبادرة خفض ديون الدول الفقيرة الأكثر مديونية، الإنفاق الاجتماعي لدى تلك الدول المستفيدة من المبادرة. إلا أنه بالرغم من التقدم المتحقق في تنفيذ المبادرة فإن هدف المبادرة بتحقيق معدلات للدين الخارجي قابلة للاستدامة لم يتحقق لدي أغلب الدول المستفيدة من المبادرة، و ما زال العديد من تلك الدول يواجه مخاطر متوسطة إلى مرتفعة بشأن التوترات الاقتصادية التي قد تنتج عن الضغوط المتولدة عن مدفوعات خدمة الدين.

تقدم محدود في مجال إصلاح نظم إدارة المؤسسات المالية الدولية

ما زالت عملية إصلاح نظم إدارة مؤسسات بريتون وودز يحظى بأولوية على جدول الأعمال لأسباب ليس أقلها إدراك التغييرات الجذرية التي حدثت في هيكل الاقتصاد الدولي. كما أنه إذا ما كتب للمشاورات متعددة الأطراف بشأن تنسيق السياسات أن تنجح، فإن مصداقية الوسيط (صندوق النقد الدولي) يجب أن يتم تدعيمها. يتطلب ذلك إصلاح هيكل التصويت والإدارة لدي صندوق النقد الدولي لضمان تمثيل أفضل للدول النامية. كما يزيد من أهمية عملية الإصلاح المخاطرة الحتمية لحدوث عملية ضبط غير منظمة لأوجه الخلل في الاقتصاد الدولي مع حدوث انهيار مفاجئ للدولار. أقر أعضاء مجلس محافظي صندوق النقد الدولي في اجتماعهم السنوي بسنغافورة عام 2006 جدول أعمال وجدول زمني لإصلاح الحصص والأصوات من أجل دعم مصداقية ووضع المؤسسة في النظام المالي الدولي، إلا أن تلك المقترحات بشأن الإصلاح ما زالت قيد المناقشة بين الدول أعضاء الصندوق وما زالت فرص التوصل إلى اتفاق بعيدة وتمثل تحدياً كبيراً. إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن الإصلاح فإن أي محاولة لتنسيق السياسات للتعامل مع مشكلة أوجه الخلل في الاقتصاد الدولي من شأنها أن تظل بعيدة عما هو مطلوب، الأمر الذي يزيد من مخاطر حدوث تباطؤ أكبر في نمو الاقتصاد الدولي.

يتوقع أن يتباطأ نمو الاقتصاد الدولي خلال عام 2008

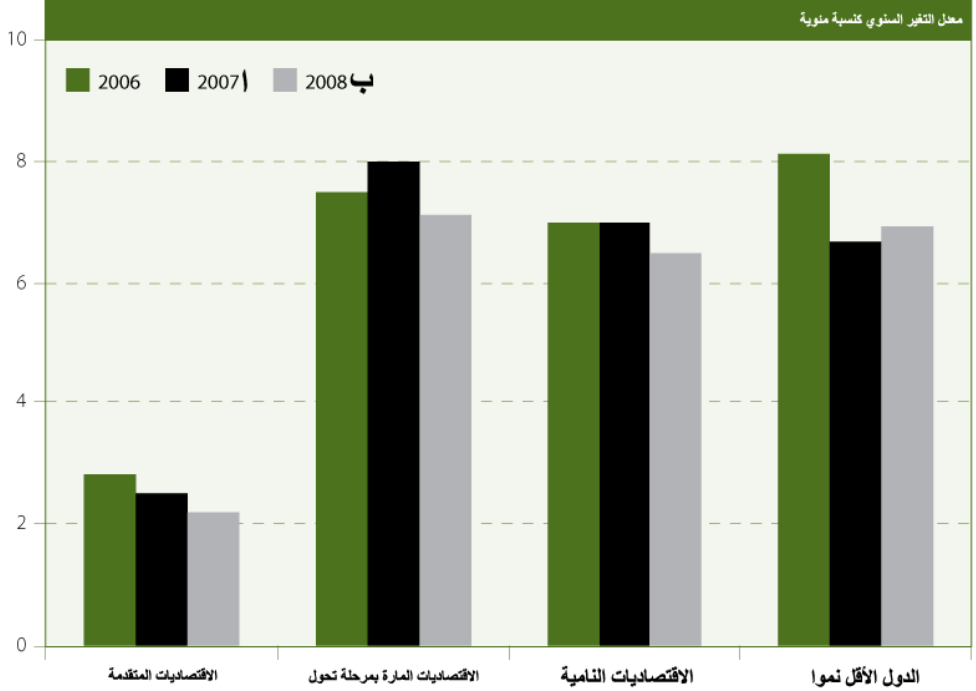


المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة ومشروع لينك

أ مقدره جزئيا

ب تنبؤ

سيقل النمو لدى الدول النامية والدول المارة بمرحلة تحول إلا أنه سيظل قويا

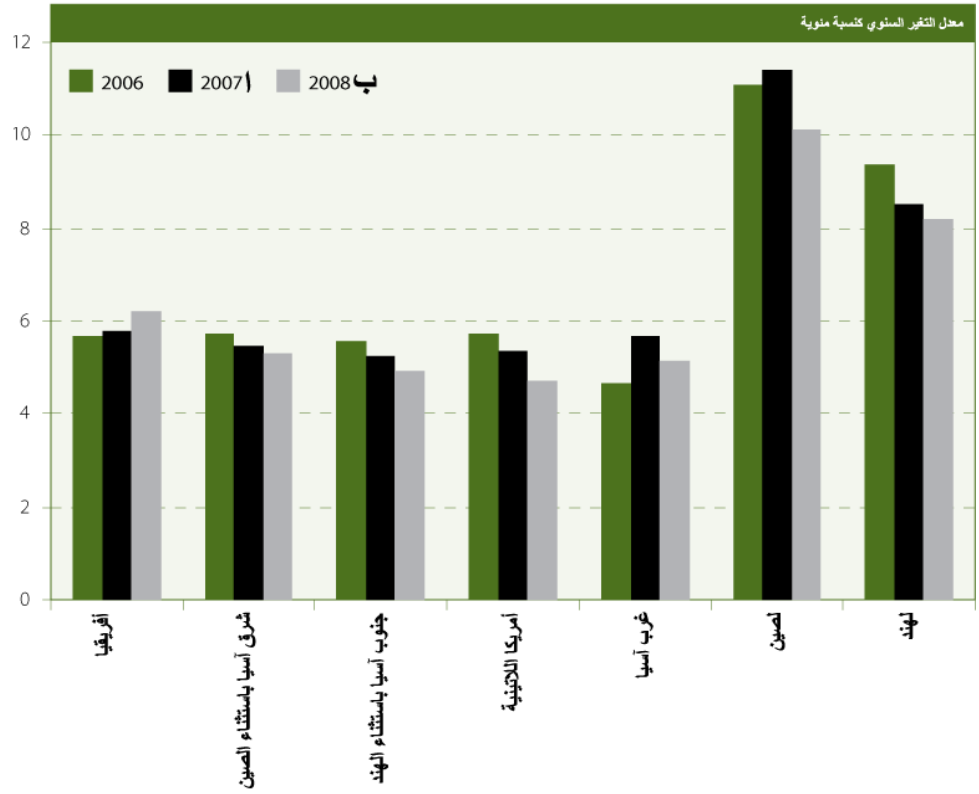


المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة ومشروع لينك

أ مقدره جزئيا

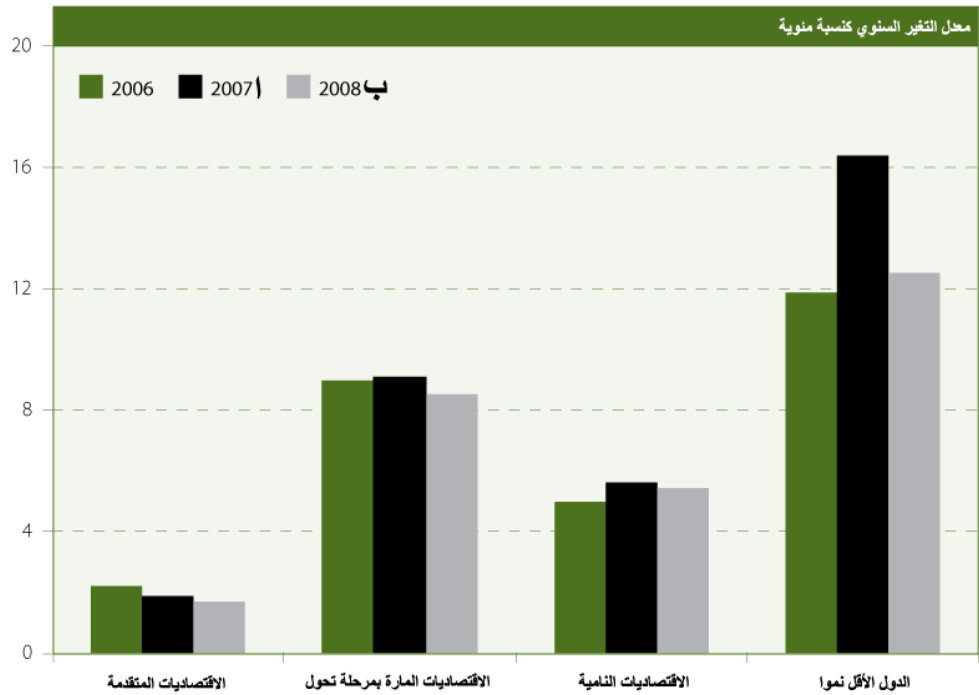
ب تنبؤ

تسارع معدل النمو في أفريقيا، ونمو أقل لدى مناطق نامية أخرى



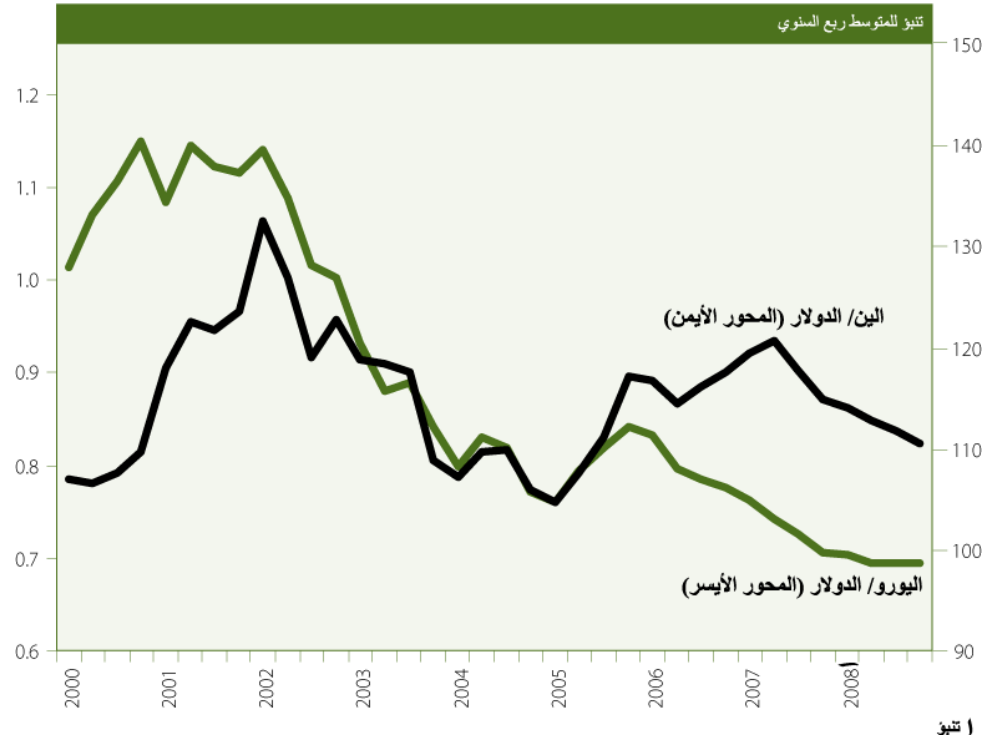
المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة ومشروع لينك
 1 مقدره جزئيا
 2 بتنبؤ

تظل معدلات التضخم منخفضة على المستوى الدولي باستثناء لدى الدول الأقل نموا

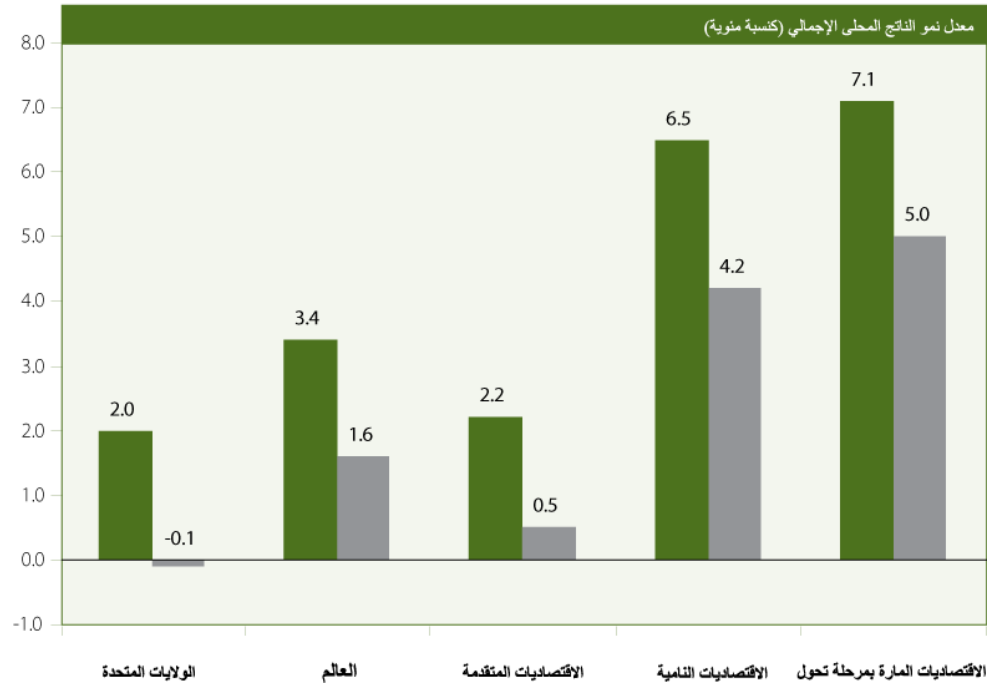


المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة ومشروع لينك
 1 مقدره جزئيا
 2 بتنبؤ

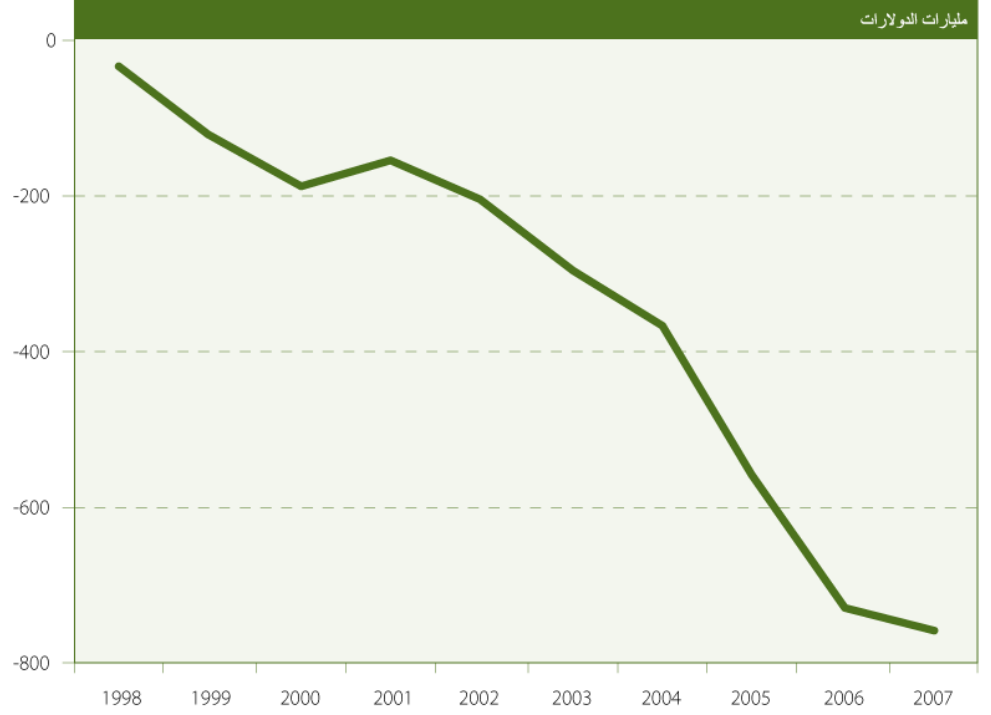
انهيار كبير في قيمة الدولار



تعمق أزمة سوق الإسكان وانهيار كبير في قيمة الدولار قد يؤدي إلى انهيار الاقتصاد الدولي



تواصل تزايد صافي التحويلات المالية السلبية من الدول النامية



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
بالأمم المتحدة، على أساس قاعدة بيانات
مطبوعة صندوق النقد الدولي نظرة على الاقتصاد الدولي،
عدد أكتوبر 2007، وإحصائيات صندوق النقد الدولي
حول ميزان المدفوعات.

ملحوظة: صافي التحويلات النقدية يعرف
كصافي تدفق رأس المال مطروحا منه
صافي الفائدة ومدفوعات دخل استثمارات أخرى خارجية.



تقرير كامل يمكن تنزيله في : <http://www.un.org/esa/policy/wesp/wesp.html>